



COMMITTEE
FOR JUSTICE

لجنة العدالة.. مصر

سجن أسيوط العمومي: استخدام القوة المفرط ضد المعتقلين السياسيين

Committee for Justice | Rue de Malatrex 38 | 1201 Genève | Switzerland
☎ +41 77 950 5136 🌐 www.cfjustice.org - f | Cfjusticeorg ✉ oc@cfjustice.org

All copyrights of this publication reserved
under the Creative Commons Attribution-ShareAlike License,
version 4.0

«لجنة العدالة»

هي جمعية سويسرية حقوقية مستقلة تأسست في 2015م وتتخذ من جنيف مقرا لها، وتعنى بالدفاع عن ضحايا الانتهاكات والمهنيين بها على السواء، وذلك من خلال جملة من الأنشطة الرصدية والتوثيقية، تعكس صورة لواقع انتهاكات حقوق الإنسان، تخاطب بها المجتمع الدولي بمؤسساته الحكومية وغير الحكومية، والمواطنين، بما يجعل أمامهم الحقيقة ماثلة، وتدعم ذلك بطرح الرؤى والحلول التي من شأنها إنصاف الضحايا وجبر ضررهم، ومنع إفلات الجناة من العقاب.

اعداد التقرير	
أسماء محمد - شيماء خالد	جمع البيانات
شيماء خالد	البحث وكتابة التقرير
فيكي مورير	مراجعة
إسلام علي	تصميم
فيكتور ناجح	الترجمة للعربية

نستخدم خط Cairo Font

المحتويات

- 4..... منهجية البحث:
- 4..... سجن أسيوط العمومي:
- 5..... ملخص وقائع الاعتداء:
- 7..... القوانين المحلية والعالمية:

وثقت لجنة العدالة انتهاكات خطيرة، استهدفت المعتقلين السياسيين، تتضمن الضرب والتهديد والحبس الانفرادي الممتد لفترات طويلة، من الفترة ما بين الـ14 من يونيو 2017، وحتى الآن، في سجن أسبوت العمومي.

منهجية البحث:

نستعرض في هذا التقرير الانتهاكات التي عانى منها المعتقلون السياسيون في سجن أسبوت العمومي، في الفترة من 14 يونيو وحتى الآن. يستند هذا التقرير على مقابلات أجراها فريق لجنة العدالة مع أسر المعتقلين.

➤ أخفيت جميع الأسماء لحماية المعتقلين من أي عقاب ممكن.

سجن أسبوت العمومي:

أنشئ سجن أسبوت العمومي في عام 1901، ويقع على بعد 400 كيلو متر جنوب القاهرة، ويطل على قناة الإبراهيمية. يتكون السجن من مبنيين يضمن ما يقارب 3 آلاف نزيل، وبه عنبر لتنفيذ أحكام الإعدام.



ملخص وقائع الاعتداء:

طبقاً لشهادات أقارب المعتقلين فإن المعتقلين السياسيين كانوا قد طلبوا من الحراس أن يسمحوا بتوافر الرعاية الصحية لمعتقل عجوز مريض يقيم معهم في الحجز، وعندما لم يستجب الحراس، فإن بعض المعتقلين بدأوا في الصراخ عليهم ووصفهم بأنهم عديمو الإنسانية.

تصاعد التوتر، وخصوصاً بعد أن عثر الحراس في وقت لاحق على هاتف محمول في المنطقة العامة المخصصة للتبرز.

اتهم الحراس اثنين من المعتقلين بأنهم من أدخل هذا الهاتف المحمول، وأرادوا وضعهم في الحبس الإنفرادي، إلا أن زملائهم رفضوا تسليمهم لأنه لا يوجد أي دليل يدين هذين الإثنين.

تصاعد التوتر يوم 14 يونيو 2017، ونتج عنه ضرب قوات أمن السجن للمعتقلين، واطلاق الغاز المسيل للدموع عليهم، وتجربدهم من كل متعلقاتهم، وإطلاق الكلاب عليهم، وفصل المعتقلين عن بعضهم البعض، ووضعهم مع المعتقلين الجنائيين الذين تم تسليطهم على المعتقلين السياسيين، ذلك بالإضافة إلى وضعهم في الحبس الانفرادي، ونقلهم إلى سجون أبعد، وتهديد الآخرين بفعل المثل معهم، وكذلك توجيه تهديدات بالقتل.

في 14 يونيو 2017، رفض المعتقلون السماح بدخول قوات الأمن إلى عنبرهم. نتج عن هذا اطلاق قوات الأمن لعبوات الغاز المسيل للدموع داخل الزنزانة الصغيرة المكتظة سيئة التهوية، وعندما حاول المعتقلون الخروج من الزنزانة، تم ضربهم بواسطة الهراوات، بالإضافة إلى إطلاق الكلاب على المعتقلين. جرد المعتقلون من ملابسهم، وترك بعضهم بالملابس الداخلية، والبعض الآخر عراة تماماً.

تحدثت لجنة العدالة مع أحد أفراد عائلة معتقل، وكشفت عن أنه تم تقييد هذا المعتقل، وقيام أحد أفراد قوات الأمن بقطع ملابسه الداخلية بواسطة سكين.

أحد العائلات لها قريب معتقل في الطابق العلوي، وبينما حدث الاعتداء في عنابر الطابق السفلي، فإن المعتقلين بالأعلى كانوا قادرين على سماع أصوات الصراخ بالأسفل. عرفوا بعدها أنه قد تم تجريد المعتقلين من ملابسهم، وتقييدهم بالأصفاة من الخلف، وضربهم، واجبارهم على الزحف على البطن. بعد سماعهم لأصوات الصراخ، بدأ معتقلو الطابق العلوي في الطرق على أبواب العنبر حتى انكسر الباب، حسبما قال أفراد العائلة، فإن مخبر قد أخبر معتقلين الطابق العلوي أن دورهم قادم.

أخبرت عدد من العائلات لجنة العدالة، بأن عدداً من الضباط تفاخروا أمام السجناء بأنهم قد قاموا بمذبحة رابعة في الطابق السفلي، وسيقومون بوحدة أخرى في الطابق العلوي (وهي إشارة لأعمال العنف التي اندلعت في الميدان بعد الاطاحة بالرئيس السابق محمد مرسي في ميدان رابعة العدوية، والتي نتج عنها وفاة العديد من المتظاهرين).

تم بعدها ارسال العديد من المعتقلين إلى الحبس الانفرادي لمدة 21 يوماً، وإن كانت العائلات التي تحدثت معها لجنة العدالة لم يعان أفرادها المعتقلون من الحبس الانفرادي، ونظراً لمنع الزيارات، فإنه لا يزال من غير المعروف ما إذا كان قد أُفرج عن المحبوسين انفرادياً، أم أنهم لا يزالون هناك حتى الآن.

تم التفريق بين المعتقلين الباقين في العديد من زنازين المحبوسين بأحكام جنائية، ويتم نقلهم بين زناينة وأخرى كل 4 أو 5 أيام، وهي زنازين غير نظيفة، في أبنية قديمة، ولا تحتوي على مكان مخصص لقضاء الحاجة. وحسبما قال أحد أفراد عائلة معتقل سياسي هناك، فإنه يُسمح لجميع الأفراد في الزناينة بالخروج منها للتريّض ما عدا قريبه، الذي يُمنع من الخروج، بسبب خوف النزلاء الآخرين بالزناينة من إغضاب الإدارة ومنع التريّض عنهم هم الآخرين.

أخبر العديد من عائلات المعتقلين لجنة العدالة، بأنه بعد نقل أقربائهم إلى زنازين مختلفة يقطن فيها سجناء جنائيون، ان السجناء الجنائيون أخبروا المعتقلين السياسيين ان طباط السجن حثوهم على ضرب و التحرش بالمعتقلين السياسيين. فى النهاية السجناء الجنائيون لم يتعرضوا للمعتقلين السياسيين.

لم يُسمح لعائلات المعتقلين في يوم 15 يونيو 2017, بالزيارة الدورية لمدة 21 يوماً. في يوم السبت 17 يونيو 2017, تم منع العائلات مرة أخرى من الزيارة. وفي يوم السبت 18 يونيو 2017, شُح لبعض العائلات بزيارة ذويهم، حيث وجدوا على أجسادهم علامات الضرب، وكذلك حلق شعورهم.

في يوم 18 يونيو 2017, وبعد انتشار انباء الاعتداء الذي تعرّض له السجناء، قامت أسر السجناء بشكل جماعي، بتحرير شكوى إلى المحامى العام، بخصوص خرق حقوقهم في زيارة ذويهم، وكذلك ما تعرض له السجناء من اعتداءات، وهي الشكوى التي وقّع المحامى العام بنفسه على استلامها، مما أثار الأمل في نفوس العائلات بإجراء تحقيقات في الواقعة، إلا أنه لم يحدث شيء حتى الآن.

الحرمان من الزيارة يمتد حتى عدم السماح للعائلات برؤية ذويهم أثناء نقلهم من و الى السجن، وهو عكس ما كان يحدث سابقاً، حيث كان يُسمح للعائلات بمقابلة ذويهم أثناء نقل المعتقلين من و الى السجن.

في 27 يونيو 2017, أصدرت التنسيقية المصرية للحقوق والحريات **تقريراً قصيراً** كشفت فيه، بناء على وقائع موثقة، أن إدارة السجن نقلت المعتقلين سجنى المنيا والفيوم، دون إبلاغ أسرهم.

لم تتحدث لجنة العدالة مع أي عائلات تم نقل أعضائها المعتقلين إلى هذين السجينين، إلا أن عائلتين أبلغتا لجنة العدالة بأنه قد تم تهديد أبنائهم بنقلهم إلى سجنى المنيا و الفيوم .

خلال محاولة العائلات لزيارة أبنائهما، لم يتم السماح بدخول أي أدوية أو طعام أو أموال إلى السجن، من المهم ملاحظة أن العديد من المعتقلين يعانون من مشاكل طبية مسبقة تحتاج إلى رعاية طبية، فيما أصيب العديد من المعتقلين أثناء الاعتداءات الأخيرة، ولم يُسمح لأي منهم بالحصول على الرعاية الطبية اللازمة.

القوانين المحلية والعالمية:

من حق -بل ويجب على- إدارة السجن أن تحفظ السلام والأمن داخل السجن، مما قد يعني اللجوء في بعض الأحيان إلى إجراءات انضباطية بحق السجناء، ولكن يجب أن يتم هذا في إطار احترام حقوق السجناء الإنسانية، ومبادئ الضرورة والتناسب مع الظروف.

رد فعل إدارة سجن أسبوت العمومي على ما تم اعتباره شغباً في السجن، كان مبالغاً فيه، حيث تضمن الضرب والاهانة، والتهديد بالقتل، وامتد إلى الحبس الانفرادي، وهو ما يتعارض مع مادتي 55 و 56 من الدستور المصري، والميثاق العالمي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، تحديداً في المادتين 7 و 10، واللتان تمنعان ممارسة الأفعال التي لا تتماشى مع الكرامة الإنسانية بحق المعتقلين، وتحميهم من التعذيب.

انتقدت التعديلات الأخيرة للقوانين المحلية التي تتعلق بالسجون، بسبب كونها قاسية، ولا تتماشى سواء مع الدستور المصري، أو المعاهدات التي وقع عليها الجانب المصري، حيث تتيح هذه القوانين الحبس الانفرادي لمدة تصل إلى 6 شهور. لكن حتى تحت القوانين الجديدة القاسية يظل تعامل إدارة سجن أسبوت العمومي مع المعتقلين خرق للقانون المصري فلو كانت الفترة التي وضع فيها المعتقلون في الحبس الانفرادي تزيد على 15 يوماً، فإن هذا القانون يستلزم تحرير محضر يتضمن أقوال المسجون، وتحقيق دفاعه، وشهادة الشهود.

تطالب لجنة العدالة النائب العام، والمسؤولين المصريين بالتحقيق في وقائع سجن أسبوت العمومي، كما تطالب إدارة السجن باحترام حقوق المعتقلين الإنسانية، وحفظ كرامتهم، وإعادة المعتقلين الذين لا يزالون في الحبس الانفرادي إلى زناياتهم الطبيعية، وتحسين جميع أوضاع حجز المعتقلين.



COMMITTEE FOR JUSTICE



Contact Us



+41 77 950 5136



OC@cfjustice.org
www.cfjustice.org



Rue de Malatrex, 38
1201 Genève, Switzerland